I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I لمحة عامة

إرتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] بقيمة 10 مليار ليرة (2 في المائة) ليسجل 524 مليار ليرة في كانون الثاني 2017 وذلك مقارنةً مع مبلغ 514 مليار ليرة في كانون الثاني 2016. جاء هذا الإرتفاع نتيجة الزيادة في كل من معاشات التقاعد بقيمة 7 مليار ليرة (5 في المائة) وتعويضات نهاية الخدمة بقيمة 6 مليار ليرة (47.7 في المائة). قابل هذا الإرتفاع جزئيًا انخفاض بقيمة 0.8 في المائة في الرواتب والأجور وملحقاتها. إضافة إلى ذلك، بلغت التحويلات المخصصة لمؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب 3 مليار ليرة خلال كانون الثاني 2017، بانخفاض بلغ 7 في المائة مقارنة مع الشهر نفسه من العام الماضي.

من حيث المكونات، شكلت الرواتب الأساسية 82.8 في المائة من مجموع مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني 2017، تلتها التقديمات الاجتماعية (9.8 في المائة)، المنافع الوظيفية (5.4 في المائة) والنفقات الأخرى (2 في المائة).

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني من الأعوام 2015، 2016 و2017

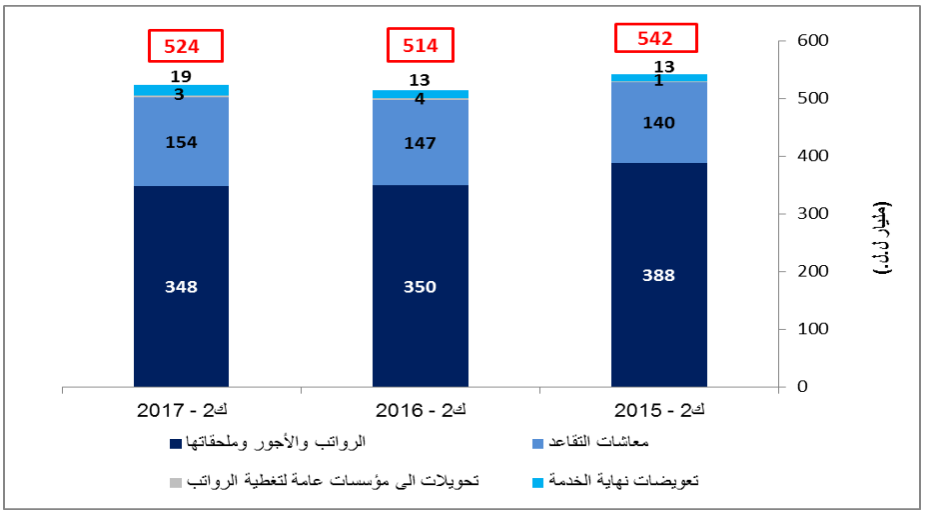

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

تشكل المخصصات والرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[2]، حيث سجلت نسبة 59 في المائة خلال كانون الثاني 2015، 49.1 في المائة خلال كانون الثاني 2016 و64.3 في المائة خلال كانون الثاني 2017. يعود السبب الأساسي وراء هذا الإرتفاع الحاد المسجل بين كانون الثاني 2016 وكانون الثاني 2017 إلى (i) انخفاض قاعدة النفقات الجارية الأولية[3] والتي تراجعت بنسبة 22.1 في المائة خلال الفترة المذكورة و(ii) ارتفاع سنوي في المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال كانون الثاني 2017.

---

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

[2] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

[3] يعود الانخفاض في النفقات الجارية الأولية بشكل أساسي إلى التراجع الكبير في التحويلات إلى المستشفيات.

أما نسبةً إلى إجمالي النفقات، فقد شكلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 36.3 في المائة مع نهاية كانون الثاني 2015، وانخفضت إلى 25.7 في المائة مع نهاية كانون الثاني 2016، لتعود وترتفع لحدود 40.8 في المائة من إجمالي النفقات مع نهاية كانون الثاني 2017. يعود الإرتفاع في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات إلى إنخفاض سنوي بنسبة 35.7 في المائة في إجمالي النفقات خلال كانون الثاني من العام 2017. يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات خلال كانون الثاني 2017:

الرسم البياني 2: مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الأولية الجارية في كانون الثاني 2017

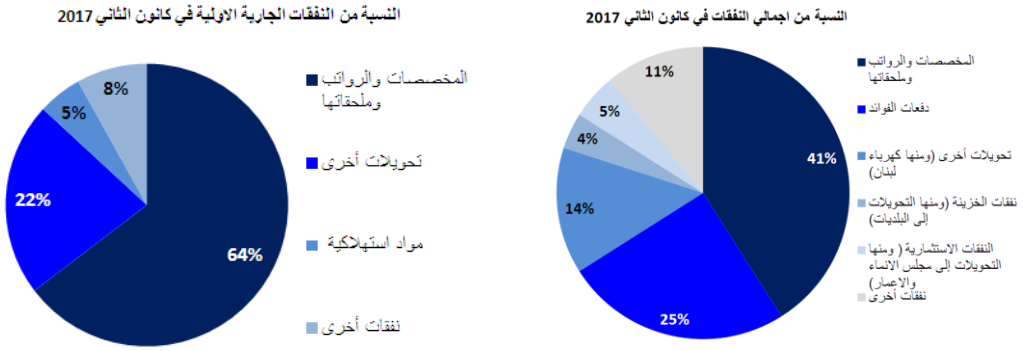

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام ومصالحات، نفقات مهام، وتعديلات محاسبية وخدمات خارجية.

II. الرواتب والاجور وملحقاتها

إنخفضت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 3 مليار ليرة (0.8 في المائة)، وذلك من 350 مليار ليرة في كانون الثاني 2016 إلى 348 مليار ليرة في كانون الثاني 2017. يعود السبب الأساسي وراء هذا التراجع إلى (i) انخفاض بقيمة 20 مليار ليرة فية اشتراكات الدولة ومساهمتها لصالح تعاونية موظفي الدولة، (ii) انخفاض بقيمة 10 مليار ليرة في المدفوعات الأخرى للجهاز التربوي، و(iii) تراجع بقيمة 4 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجهاز التربوي. قابل هذه الإنخفاضات جزئيًا ارتفاع بقيمة 26 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية، من ضمنها 15 مليار ليرة و12 مليار ليرة لصالح قوى الأمن الداخلي والجيش على التوالي، إضافة إلى زيادة الرواتب الأساسية لكل من الجيش والجهاز المدني بقيمة 6 مليار ليرة و3 مليار ليرة على التوالي.

علاوةً على ذلك، شكلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 22 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي، خلال كانون الثاني 2016، وارتفعت إلى 37 في المائة من المجموع خلال كانون الثاني 2017[4]. يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

[4] يعود السبب وراء ارتفاع حصة الرواتب والأجور وملحقاتها من الإنفاق الأولي إلى تراجع قاعدة إجمالي النفقات الأولية التي انخفضت بنسبة 42 في المائة في ك2 2017 مقارنة مع السنة السابقة نتيجة تراجع المدفوعات لصالح البلديات.

الرسم البياني 3: مكوّنات الانفاق الأولي خلال كانون الثاني 2016 وكانون الثاني 2017

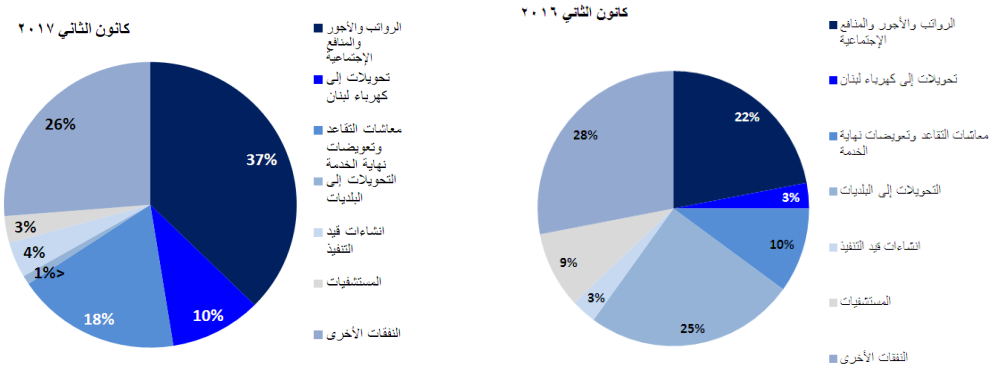

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ردبات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني من العامين 2016 2017

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية 4/		التقديمات الاجتماعية 5/		نفقات أخرى 6/		المجموع	
	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017
الجهاز العسكري	**190**	**197**	**10**	**8**	**7**	**34**	**0**	**1**	**207**	**239**
الجيش	120	126	5	5	2	13	0	0	126	145
قوى الأمن الداخلي	54	54	2	2	3	18	0	0	60	75
قوى الأمن العام	13	13	0	0	1	1	0	1	15	15
قوى أمن الدولة	3	3	2	0	1	1	0	0	7	4
الجهاز التربوي	**60**	**56**	**5**	**5**	**0**	**0**	**10**	**0**	**75**	**61**
الجهاز المدني 1/	**33**	**35**	**5**	**6**	**0**	**0**	**3**	**6**	**41**	**48**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**20**	**0**	**20**	**0**
الجمارك 3/									**3**	**0**
غير مصنف									**4**	**0**
إجمالي الإنفاق	**283**	**288**	**19**	**19**	**8**	**34**	**34**	**7**	**350**	**348**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وردبات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.II الرواتب والأجور الأساسية

سجّلت الرواتب الأساسية لموظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، 288 مليار ليرة مع نهاية كانون الثاني 2017 بارتفاع بلغ 5 مليار ليرة مقارنة مع الشهر عينه من العام 2016. يعود هذا الارتفاع بشكل أساسي الى زيادة الرواتب الأساسية للجهاز العسكري.

a.A.II. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

تعود الزيادة البالغة 3.4 في المائة في الرواتب الأساسية للجهاز العسكري بشكل رئيسي إلى ارتفاع المدفوعات للموظفين الدائمين في الجيش بقيمة 7 مليار ليرة وفي قوى الأمن الداخلي بقيمة 4 مليار ليرة، وذلك نظراً لتسديد مبلغ 1.5 مليار ليرة بدل تقديمات مهنية لضباط اختصاصيين[5] إضافةً إلى توظيف عناصر جدد وترقية العناصر الحاليين. قابل هذه الزيادات، تراجع بقيمة 4 مليار ليرة في رواتب المتمرنين في قوى الأمن الداخلي وتراجع بقيمة 2 مليار ليرة في تقديمات الملبس للجهاز العسكري.

b.A.II. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

انخفضت الرواتب الأساسية لصالح الجهاز التربوي بنسبة 6.8 في المائة في كانون الثاني2017 مقارنةً مع الشهر نفسه من العام 2016 لتصل إلى 56 مليار ليرة. وجاء هذا نتيجة التراجع بقيمة 5 مليار ليرة (13.7 في المائة) في رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الابتدائي، وتراجع بقيمة 1 مليار ليرة (5.5 في المائة) في رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الثانوي. قابل هذا التراجع زيادة بقيمة 2 مليار ليرة في رواتب الموظفين المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني.

c.A.II. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

ارتفعت المدفوعات لصالح الجهاز المدني بقيمة 3 مليار ليرة (7.9 في المائة) خلال كانون الثاني 2017 مقارنةً مع كانون الثاني 2016. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، تستحوذ وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من كتلة الرواتب والأجور خلال كانون الثاني 2017، مع نسبة 30 في المائة من إجمالي رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها وزارة العدل (15 في المائة) ووزارة الصحة العامة (10 في المائة). *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*

في التفاصيل، شهدت رواتب وأجور موظفي وزارة الصحة العامة الارتفاع السنوي الأبرز بقيمة 2 مليار ليرة (113 في المائة) خلال كانون الثاني 2017. في المقابل، تراجعت رواتب وأجور موظفي وزارة الخارجية والمغتربين بحوالي 5 في المائة في كانون الثاني، بشكل أساسي نتيجة انخفاض الرواتب الاساسية للبعثات الدبلوماسية إلى الخارج ولتراجع قيمة مدفوعات المتأخرات.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني من العامين 2016 و2017

(مليون ليرة)	ك2 2015	ك2 2016	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2017
وزارة الخارجية والمغتربين	10,976	10,450	30%
وزارة العدل	5,348	5,382	15%
وزارة الصحة العامة	1,583	3,372	10%
وزارة المالية	2,574	2,739	8%
مجلس النواب	2,753	2,736	8%
رئاسة مجلس الوزراء	2,466	2,509	7%
وزارة الاشغال العامة والنقل	387	1,357	4%
وزارة الزراعة	1,310	1,258	4%
وزارة الدفاع الوطني	871	913	3%
وزارة الداخلية	810	779	2%
اخرى	3,566	3,739	11%
المجموع	32,643	35,235	100%

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

[5] استنادًا إلى القرار رقم 1960 تاريخ 2016/12/31 والقرار رقم 62 تاريخ 2017/01/17.

II.B. التقديمات الاجتماعية

ارتفع اجمالي التقديمات الاجتماعية لموظفي القطاع العام بقيمة 26 مليار ليرة ليسجل 34 مليار ليرة خلال كانون الثاني 2017. تعود هذه الزيادة الهائلة بشكل أساسي إلى ارتفاع التقديمات الإجتماعية بقيمة 15 مليار ليرة لعناصر قوى الأمن الداخلي وبقيمة 12 مليار ليرة لعناصر الجيش. هذا في حين بقيت التقديمات الإجتماعيّة لصاح كل من الأمن العام، أمن الدولة، الجهاز التربوي والجهاز المدني شبه ثابتة.

بصورة أدق، إرتفعت التقديمات لصالح قوى الأمن الداخلي بشكل أساسي نتيجة زيادة تقديمات الإستشفاء بقيمة 9 مليار ليرة وتقديمات المرض والأمومة بقيمة 6 مليار ليرة.

جاء الإرتفاع في التقديمات المخصصة للجيش خلال كانون الثاني 2017 نتيجة الزيادة في (i) تقديمات المرض والامومة بقيمة 7 مليار ليرة، (ii) منح الزواج بقيمة 3 مليار ليرة، و(iii) منح الوفاة بقيمة 2 مليار ليرة.

II.C. *اشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة*

لم يتم تسجيل أية مدفوعات عائدة إلى اشتراكات الدولة ومساهمتها لصالح تعاونية موظفي الدولة خلال كانون الثاني 2017، مقابل 20 مليار ليرة خلال كانون الثاني 2016 .

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب:
وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
تلفون: 8/981057 1 961
فاكس: 981059 1 961
بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE